ونوديم النسوة على تا المساواة في الرفع والاتصال **قوله** فيما هو في ظرف
للتوالي لا للاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت
لا في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء في الكل **قوله**
لان الفاعل في علة للتشبيه **قوله** وكذلك ضمة ضربوا الخ ليس من
هذا القبيل على الاوجه فضمة ضربا بل هي اصلية لا لمناسبة الالف
والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي والفرق
ان كسرة الاعراب غير سابقة على يا المتكلم حتى تستصحب بعد
الاضافة اليها الوجود يا المتكلم قبل دخول عامل الجر بخلاف فتحة
بنا الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغي
تقرير الفرق **قوله** اوجبها مناسبة الواو لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا
حيث لم يضم ما قبل الواو ولوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا
وقضيوا قلبت الواو في الاول والياء في الثاني الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين **قوله** فذهب الكوفيون
قال شيخنا السيد والاخفش وبما صنعوا به مذهبهم ان حذف
الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولم منع ذلك في لام الامر
قوله وتبعها حرف المضارعة اي دفعا للبس بالمضارع المخبر
الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين واللام كقم
وارم والصحيح في الوصل عليه **قوله** لان الامر معنى اي نسبي
بين الآمر والمامور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف الفعل الى
لاخذ من قوله فحمله الخ فاتضح قوله فحمله الخ واندفع الاعتراض
بانه ليس كل معنى يودى بالحرف فان المعنى معنى والاستقبال
معنى وقد اديا بغير الحرف **قوله** ولانه لغو النهي اي نظيره
في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك

اي لانهما قويه حيث فعلت ١٢

محذوفة ١٢

على

على كلام بين في محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال
قد يقال الامر الذي هو اخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو
معنى الحرف واما الامر الذي هو مدلول فعل الامر ففي مستقل
لكونه مع الحدوث **قوله** واعربوا اي العرب بمعنى نطقوا به معربا
او النحاة بمعنى حكموا بالاعراب **قوله** على الاسم اي مطلق الاسم
لا خصوص اسم الفاعل كما يوخذ من قوله والجريان على لفظ اسم
الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه **قوله** في الابهام الخ ذكر
لشبه المضارع بالاسم اربعة وجوه اي الاول والثاني فلاحتمال
المضارع للحال والاستقبال وتخصيصه بلحدهما بالقرينة كالآن
وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وال واما
الثالث والرابع فظاهران ان قلت ذكروا في باب الاضافة
ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه
تعريفا او تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم
هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص
المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام
او من وتقديره لا يكون في الفعل او يقال ما هناك بالنظر للام بن
معا اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد
ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال
المضارع الحال او الاستقبال انه مشترك بينهما وهو احد الاقوال
ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده
جماعة كالدماميني والسيوطي لترجيح كونه للحال عند التجرد
عن القرائن كما هو شان الحقيقة والاول ان يقول قد يكثر
استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند

اي لكونه مقصودا لذاته لا لكونه مع الحدث فان المركب من المستقل وغيره غير مستقل اه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)